



ما هي الصراعات العشرة التي يجب أن نراقبها خلال عام 2021

مجموعة إدارة الأزمات الدولية

ترجمة: مركز الإنذار المبكر



إذا عُقدت مسابقة لأي من أحداث 2020 ذات آثار بعيدة المدى على السلام والأمن العالميين، سنجد الكثير من الأحداث.

لقد كان عامًا حافلًا بالأحداث، بدءًا من جائحة كوفيد - 19 إلى التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ، وسياسات الأرض المحروقة التي انتهجتها إدارة ترامب بعد انتخاب جو بايدن، والحرب الأذربيجانية الأرمنية حول ناجورنو كاراباخ، والصراع الدامي في منطقة تيجراي الإثيوبية. في عام 2021، سيتعامل العالم مع تداعيات هذه الأحداث، وسيتفقد أنقاضها.

سأبدأ بكوفيد - 19 وتداعياته الكبيرة. فعندما اندلع الوباء لأول مرة، خشي الكثير - بمن فيهم أنا - من أن تكون له عواقب فورية ومدمرة على البلدان النامية، وخاصة تلك التي تواجه صراعات مميتة. فعلى الرغم من تضرر العديد من البلدان منخفضة الدخل بشدة من جهة تأثر النشاط الدبلوماسي والوساطة الدولية وبعثات حفظ السلام والدعم المالي للفئات المستضعفة من السكان، إلا أن مسار الحروب الكبرى لم يتأثر بشكل كبير، سواء كانت في أفغانستان أو ليبيا أو سوريا أو اليمن أو أي مكان آخر.

فيما لا تزال التداعيات طويلة المدى مسألة مختلفة، فلقد تسبب الوباء في حدوث أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. حيث دفع الوباء بـ 150 مليون شخص إضافي إلى ما دون خط الفقر المدقع. على الرغم من أن مستويات الدخل لا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالعنف، إلا أن هناك احتمالية قوية لحدوث العنف خلال فترات التقلب الاقتصادي.

في السودان ولبنان وفنزويلا، على سبيل المثال لا الحصر، يمكن للمرء أن يتوقع زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وانحيار الدخل الحقيقي، ومواجهة الحكومات صعوبات متزايدة في دفع رواتب لقوات الأمن، واعتماد عامة السكان بشكل متزايد على دعم الدولة؛ في الوقت الذي تكون فيه الدول أقل استعدادًا لتوفير الدعم.

إن الخطوط التي تفصل بين عدم الرضا الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي من ناحية، والاضطراب الاجتماعي واندلاع العنف من ناحية أخرى، رقيقة للغاية. كما أنه من غير المحتمل أن تخصص الولايات المتحدة أو أوروبا أو الجهات المانحة الأخرى المقدار المطلوب من الاهتمام أو الموارد العالية المستوى والمستمرة للصراعات الإقليمية البعيدة، فيما تواجه الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الداخل.

الحدث التالي هو تغير المناخ؛ وهو ليس ظاهرة جديدة ولكنها ظاهرة متسارعة ولها تأثير ملحوظ بشكل متزايد على الصراع. صحيح أن التسلسل العرضي غير مباشر، وغالبًا ما تلعب الاستجابات السياسية لأنماط الطقس المتطرفة دورًا أكبر من الأنماط نفسها. ومع ذلك، مع تزايد موجات الحرارة المتكررة والأمطار الشديدة، فإن العديد من الحكومات تواجه ضغوطاً أكبر للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه والهجرة والتنافس على الموارد. هذه هي السنة الأولى التي تدخل فيها المخاطر العابرة للحدود الوطنية على قائمة النزاعات لدينا، حيث يمتد العنف المرتبط بالمناخ من منطقة الساحل إلى نيجيريا وأمريكا الوسطى.

في الوقت نفسه، اقتربت الولايات المتحدة – المستقطبة، والمنعدمة الثقة في مؤسساتها، والمدججة بالسلاح، والممزقة بسبب الانقسامات الاجتماعية والعرقية العميقة، والتي يقودها رئيس مثير للانقسام – من عقد أزمة سياسية لا يمكن السيطرة عليها في تاريخها الحديث. بينما نجت البلاد من الأسوأ، أمضى الرئيس دونالد ترامب أسابيعه الأخيرة في منصبه يتحدى شرعية الانتخابات وبالتالي يتحدى خلفه، ويبدو أنه عازم على التعامل مع الرئيس المنتخب بايدن في ظل أصعب الظروف التي تمر عليه وهي التعامل مع الموقف الفوضوي الذي سيرته.

عزم ترامب على ملاحقة بايدن يتضح من خلال تحويل الحقد السياسي إلى شكل فني دبلوماسي، وتفخيخ الأجواء للرجل الذي سيحل محله، حيث قام ترامب بفرض مجموعة من العقوبات على إيران لا يعرف الهدف منها إلا أنها تساهم في إعاقة جهود بايدن لإحياء الاتفاق النووي الإيراني. كما قام بتمديد اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية في تبادل غير لائق لقرار المغرب بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وأمر بسلسلة من عمليات الانسحاب العسكري الأمريكي في اللحظة الأخيرة من الصومال وأفغانستان والعراق. كما قام من خلال التصرف بشكل سريع وبدون تنسيق أو استشارة مع أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين، من إضفاء سمعة سيئة على السياسات الأمريكية التي يحتمل أن تكون منطقية. هناك أسباب كثيرة لتشجيع علاقات أفضل بين الدول العربية وإسرائيل؛ لكن لا يمكن فعل ذلك بطريقة تغفل القانون الدولي. كما أن هناك أسباب لا نهائية لإنهاء تورط أمريكا اللانهاية في الحروب الخارجية. لكن لا يمكن فعل ذلك بطريقة تغل يد الرئيس القادم وتضيق قدرته على المناورة.

لقد جلب انتخاب بايدن أملاً معجوناً بالواقعية. يمكن التراجع عن بعض الأضرار التي سببها سلفه بسهولة نسبية؛ لكن الفريق الجديد قد يأخذ انطباعاً بوجود عملاق عشوائي وغير متوقع وغير جدير بالثقة يصعب محوه. من خلال التمر على الحلفاء التقليديين وتمزيق الاتفاقات الدولية، اعتقد ترامب أنه كان يستعرض قوته لكنه كان في الواقع يُظهر عدم موثوقية. إلى الحد الذي ينوي فيه بايدن التفاوض من جديد مع إيران وربما كوريا الشمالية، أو تشجيع

التسوية في اليمن أو فنزويلا، أو العودة إلى دور أقل انحيازًا في الشرق الأوسط، فسوف يتعثر بذكريات الرجل الذي جاء قبله وتوقعاته، خاصة إذا استمرت السلطة لدورة انتخابية واحدة فقط.

قد يكون الإرث الأخير من عام 2020 هو الأكثر خطورة؛ حيث أكدت الأشهر الأخيرة من العام المنصرم القول المأثور للدبلوماسيين وصناع السلام - وهو أنه لا يوجد حل عسكري للصراع السياسي-. اتضح ذلك للأرمن، الذين أُجبروا على التخلي عن الأراضي التي سيطروا عليها لمدة ربع قرن بعد مواجهة القوة النارية الأذربيجانية المتفوقة. وفي إقليم تيجراي في إثيوبيا، الذين وعدت قيادتهم بمقاومة مطولة ضد تقدم القوات الفيدرالية فقط لرؤية تلك القوات تتجمع في العاصمة الإقليمية ميكيلي في غضون أيام. وللروهينجا الذين أُجبروا على الفرار من ميانمار في عام 2017؛ وللفلسطينيين الذين بقوا لاجئين أوتحت الاحتلال منذ هزيمة 1967 العربية. أو لمن كانوا يعيشون في الصحراء المغربية الذي تم القضاء على تطلعاتهم لتقرير المصير من قبل القوات المغربية ورئيس الولايات المتحدة. تلك كانت نماذج على سبيل المثال لا الحصر لحفنة من النزاعات الأخيرة التي تم حلها على ما يبدو بالقوة.

لطالما كان هناك اعتقاد أساسي بين صانعي السلام أنه في غياب حلول سياسية أكثر إنصافًا، فإن المكاسب العسكرية تميل إلى أن تكون هشة. وكما لم ينس الأذربيجانيون أبدًا الإذلال الذي حدث في أوائل التسعينيات، كذلك سيسعى الأرمن إلى محو إهانة عام 2020. وفي إثيوبيا، إذا لم يتم التعامل مع مظالم سكان إقليم تيجراي، فسيقاوم العديد منهم ما قد يعتبرونه حكمًا دخيلاً. كما لن تعرف إسرائيل الأمان الحقيقي طالما يعيش الفلسطينيون تحت احتلالها. لكن هذا المعتقد الأساسي يتعرض للهجوم ويصبح من الصعب التمسك به.

لقد كان العام الماضي عامًا مروعاً للعديد من الأشخاص حول أنحاء العالم، وينتظرون بفارغ الصبر نهايته. ولكن تشير قائمة الصراعات التي سنستعرضها فيما يلي، أن ظلها الطويل سيستمر. قد يكون عام 2020 عامًا يجب نسيانه، ولكن من المحتمل، وللأسف، أن يواصل تذكيرنا به.

## 1. أفغانستان

على الرغم من التقدم الضئيل والمهم في محادثات السلام، فقد تسوء أمور كثيرة في أفغانستان في عام 2021. فبعد عقدين من القتال، وقعت الحكومة الأمريكية اتفاقًا مع متمردي طالبان في فبراير. تعهدت واشنطن فيه بسحب قواتها من أفغانستان مقابل تعهدات طالبان بمنع الإرهابيين من إدخال البلاد في عمليات إرهابية، والدخول في محادثات مع الحكومة الأفغانية.

لقد استغرقت محادثات السلام الأفغانية بعض الوقت قبل أن تبدأ. فقد مددت الحكومة تبادل الأسرى الذي وعدت به الولايات المتحدة طالبان لمدة ستة أشهر- إطلاق سراح 1000 من القوات الحكومية أو المسؤولين الذين احتجزتهم طالبان مقابل 5000 مقاتل من طالبان - وهو ما اعتبرته كابول صفقة غير متوازنة. ورد المتمردون على هذا التأخير بتصعيد الهجمات والاعتقالات.

بدأت المفاوضات في نهاية المطاف في الدوحة في منتصف سبتمبر، ولكن استغرق الجانبان حتى ديسمبر للاتفاق على القواعد الإجرائية. ولم يُظهر أي منهما رغبة كبيرة في التسوية، فتصاعدت إراقة الدماء. يبدو أن طالبان تخلت عن أي ضبط مبدئي للنفس، وشهدت الأشهر الأخيرة تصعيدا في التفجيرات الانتحارية والهجمات الأكبر على المدن.

يكمن أحد التحديات في كيفية رؤية الأطراف للمحادثات. كابول ملتزمة علناً، لكن كبار المسؤولين لا يثقون بشدة في طالبان أو يرون أن المفاوضات قد تؤدي إلى زوال الحكومة. وهكذا، سعت كابول إلى إبطاء المحادثات دون رأي واشنطن. في المقابل، يعتقد قادة طالبان أن حركتهم أخذة في الصعود. فهم يرون أن الانسحاب الأمريكي وعملية السلام تعكس هذا الواقع. وداخل صفوف المتمردين أيضاً، يتوقع العديد من المقاتلين أن تؤدي المحادثات إلى تحقيق الكثير مما قاتلوا من أجله.

تلوح في الأفق في مايو 2021 الموعد النهائي المحدد في اتفاق فبراير للانسحاب العسكري الكامل للولايات المتحدة والناو. على الرغم من أن واشنطن تجادل بأن ذلك كان مشروطاً ضمناً بإحراز تقدم في محادثات السلام الأفغانية، فمن المرجح أن ترد طالبان بغضب على تلك التأخيرات. منذ فبراير، سحب ترامب الآلاف من القوات الأمريكية. ووصل الانسحاب الأولي إلى 8600 في الاتفاقية الثنائية، لكن ترامب قلص العدد مرة أخرى حتى وصل إلى 4500 وتعهد بوضوله إلى 2500 قبل مغادرته منصبه. وعززت الانسحابات الإضافية غير المشروطة ثقة طالبان و انزعاج الحكومة.

يقع مصير أفغانستان في الغالب على عاتق طالبان وكابول واستعدادهم لتقديم تنازلات - لكن الكثير يتوقف أيضاً على بايدن. قد ترغب إدارته في ربط الانسحاب بإحراز تقدم في المحادثات. لكن الأمر سيستغرق وقتاً للأطراف الأفغانية للتوصل إلى تسوية. من ناحية أخرى، لن يكون الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في البلاد حتى شهر مايو دون إبعاد طالبان أو دون تقدم في المفاوضات بينها وبين كابول عملاً هيناً. ولتعقيد الأمور أكثر، أعرب بايدن عن تفضيله للإبقاء على عدة آلاف من قوات مكافحة الإرهاب في أفغانستان. قد يكون عليه أن يقرر بين ذلك وبين عملية سلام

محتملة النجاح. لن تقبل طالبان ولا الدول الإقليمية التي سيكون دعمها حاسماً لنجاح أي اتفاق وجوداً عسكرياً أمريكياً غير محدود.

يمكن أن يؤدي الانسحاب الأمريكي السريع إلى زعزعة استقرار الحكومة الأفغانية وربما يؤدي إلى حرب أهلية موسعة ومتعددة الأطراف. وعلى العكس من ذلك، فإن الوجود المطول قد يدفع طالبان إلى الابتعاد عن المحادثات وتكثيف هجماتها، مما يؤدي إلى تصعيد كبير. قد يعني أي منهما أن عام 2021 يصادف العام الذي تفقد فيه أفغانستان أفضل صورها للسلام منذ جيل.

## 2. إثيوبيا

في 4 نوفمبر، بدأت القوات الفيدرالية الإثيوبية هجوماً على منطقة تيجراي رداً على قيام جبهة تحرير شعب تيغراي بالسيطرة على المنطقة والاستيلاء على الوحدات العسكرية الفيدرالية. بحلول نهاية نوفمبر، دخل الجيش إلى ميكيلي عاصمة الإقليم، فهجر قادة الجبهة المدينة زاعمين أنهم يرغبون في تجنب المدنيين خطر الحرب. لكن لا يزال الكثير غير واضح في هذا الصدد في ظل التعتيم الإعلامي. لكن من المحتمل أن يكون العنف قد قتل آلاف الأشخاص، بمن فيهم العديد من المدنيين، بجانب نزوح أكثر من مليون شخص داخل إثيوبيا؛ واضطرار حوالي 50,000 مدني للفرار إلى السودان.

تعود جذور أزمة تيجراي إلى عدة سنوات؛ حيث وصل رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد إلى السلطة في 2018 بعد احتجاجات مدفوعة إلى حد كبير بالغضب المستمر من الائتلاف الحاكم والذي تهيمن عليه الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي منذ عام 1991. تميزت فترة أبي أحمد، التي بدأت بجهود كبيرة لإصلاح نظام الحكم القمعي، بفقدان نفوذ القادة التيجرايين، والذين يشكون من كونهم كبش فداء بسبب الانتهاكات السابقة وينظرون بحذر إلى تقاربه مع العدو القديم للجبهة الرئيس الإريتري أسياس أفورقي. ويتم حلفاء أبي أحمد نخب جبهة تحرير شعب تيجراي بالسعي للحفاظ على حصة غير متكافئة من السلطة وعرقلة الإصلاح وإذكاء المشاكل من خلال العنف.

نزاع إقليم تيجراي هو الأكثر مرارة في إثيوبيا، لكن هناك خطوط صدع أوسع. إذ يتنازع مؤيدو النظام الفيدرالي الإثيوبي (الذي ينقل السلطة إلى مناطق محددة إثنيًا والذي كان للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي دوراً أساسياً في تصميمه) مع معارضي هذا النظام، الذين يعتقدون أنه يرسخ الهوية العرقية ويعزز الانقسام.

وبينما يلقي العديد من الإثيوبيين باللوم على الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي لسنوات الحكم القمعي، فإن حزب تيجراي ليس الوحيد الذي يخشى أن أبي أحمد يهدف إلى التخلص من النظام في سعيه لمركزية السلطة، إذ يشاركونهم الرأي منتقدي أبي أحمد في منطقة أوروميا المضطربة - والأكثر اكتظاظاً بالسكان في إثيوبيا- على الرغم من تراث أبي أحمد المشترك مع الأورومو.

السؤال الآن هو ما الذي سيأتي بعد ذلك؟ تأمل أديس أبابا أن تؤدي ما تسميه "عملية إنفاذ القانون" المستمرة إلى هزيمة المتمردين المتبقين في ميكيلي والمدن الأخرى.. وترفض إجراء محادثات مع قادة جبهة التحرير الشعبية لتحرير تيجراي. ويقول حلفاء أبي أحمد إن السماح بالإفلات من العقاب للخارجين عن القانون الذين يهاجمون الجيش وينتهكون الدستور يعادل الخيانة. قامت الحكومة المركزية الآن بتعيين حكومة إقليمية مؤقتة، وأصدرت أوامراً اعتقال بحق 167 من مسؤولي وضباط الجيش التيجراني، ويبدو أنها تأمل في إقناع سكان الإقليم بالتخلي عن حكامهم السابقين. ومع ذلك، فإن الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي لديها شبكة شعبية قوية.

هناك علامات مزعجة أخرى. حيث تشير التقارير إلى عمليات تطهير قام بها الجيش الإثيوبي للإقليم واتهامات بإساءة المعاملة في أماكن أخرى من البلاد. من جهة أخرى استولت ميليشيات من منطقة أمهرة على الأراضي المتنازع عليها مع التيجراي والتي كان يسيطر عليها الإقليم على مدى العقود الثلاثة الماضية. فيما أطلقت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي صواريخ على إريتريا، فيما يبدو أنه رداً على مشاركة القوات الإريترية في الهجوم ضد الجبهة. كل هذا سيؤجج مظالم شعب تيجراي ويذكي المشاعر الانفصالية.

ويرى مراقبون أنه إذا استثمرت الحكومة الفيدرالية بكثافة في تيجراي وعملت مع الخدمة المدنية المحلية كما هي بدلاً من إفراغها من صفوف وملف جبهة التحرير الشعبية لتحرير تيجراي، وأوقفت مضايقات مقاتلوا الإقليم في أماكن أخرى، وأدارت المناطق المتنازع عليها بدلاً من تركها لمسؤولي أمهرة، فقد يكون هناك بعض الأمل في السلام. سيكون من المهم التحرك نحو حوار وطني لمعالجة الانقسامات العميقة في البلاد في تيجراي وخارجها.

في غياب ذلك، فإن التوقعات قاتمة بالنسبة لعملية انتقال سلمي ألهمت الكثير من الأمل قبل عام واحد فقط.



تستمر الأزمة التي تجتاح منطقة الساحل في شمال إفريقيا في التفاقم، مع تزايد العنف العرقي وتوسع الجهاديين. كان عام 2020 هو العام الأكثر دموية منذ بدء الأزمة في عام 2012، عندما اجتاح متشددون إسلاميون شمال مالي، مما دفع المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار التي طال أمدها.

ويسيطر الجهاديون على مناطق واسعة من المناطق الريفية في مالي وبوركينا فاسو ويحققون تقدماً في جنوب غرب النيجر. ولذلك، وجهت عمليات مكافحة الإرهاب الفرنسية المكثفة في عام 2020 بعض الضربات للمسلحين، حيث قصفت فرع داعش المحلي وقتلت العديد من قادة القاعدة. إلى جانب الاقتتال الداخلي بين الجهاديين، يبدو أنها ساهمت في تراجع هجمات المتشددون المعقدة ضد قوات الأمن. لكن الضربات العسكرية وقتل القادة لم يعطل هياكل القيادة أو التجنيد للجهاديين. في الواقع، كلما تراكمت الجيوش الأجنبية أكثر، صارت المنطقة أكثر دموية. كما لم تتمكن السلطات الحكومية من استعادة المناطق الريفية التي فقدتها المسلحين. حتى عندما يساهم الضغط العسكري في تقهقر الجهاديين، فإنهم يميلون إلى العودة عندما تبدأ العمليات.

لقد انهارت علاقات الدول مع العديد من مواطنيها الريفيين، ونتيجة لذلك، لا تستطيع الدولة ولا السلطات العرفية تهدئة الاحتكاك المتزايد بين المجتمعات المحلية الذي غالباً ما يحدث حول الموارد. كما أن انتهاكات قوات الأمن تثير المزيد من الاستياء. كل هذه الظروف تصب في مصلحة المقاتلين الذين يوفرهم السكان المحليين أو حتى يتدخلون لحل النزاعات. أما الميليشيات العرقية التي حشدتها سلطات مالي وبوركينا فاسو لمحاربة الجهاديين جاءت نتائجها عكسية وفاقمت من العنف الطائفي.

حتى خارج المناطق الريفية، يزداد غضب المواطنين من حكوماتهم. ويعد انقلاب مالي في أغسطس، الذي جاء عقب احتجاجات أثارها انتخابات متنازع عليها، أوضح دليل على الغضب الواسع على الفساد والحكم غير الكفؤ. في حين أن استياء مماثل يصيب النيجر وبوركينا فاسو.

ودون بذل المزيد من الجهود المتضافرة لمعالجة أزمة الحكم الريفي في الساحل، من الصعب أن نرى كيف يمكن للمنطقة أن تفلت من الاضطرابات الحالية. بشكل عام، ستتطلب هذه الجهود من الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها التركيز أولاً وقبل كل شيء على التوسط في النزاعات المحلية، والتحدث مع المسلحين عند الضرورة، واستخدام الاتفاقات الناتجة كأساس لعودة سلطة الدولة إلى الريف. أما العمليات العسكرية الأجنبية فلا بد منها، لكن على



الأطراف الدولية التأكيد على صنع السلام المحلي والدفع باتجاه إصلاح الحكم. تشير بعض الدلائل إلى أن النهج العسكري سوف يعمل على استقرار منطقة الساحل. ولكنه وعلى مدار السنوات الأخيرة أثبت أنه ساهم في تصاعد إراقة الدماء بين الأعراق وزيادة التشدد الإسلامي.

#### 4. اليمن

ما تزال الأمم المتحدة تعتبر حرب اليمن أسوأ كارثة إنسانية في العالم. وقد أدى وباء كوفيد - 19 إلى تفاقم معاناة المدنيين الذين يطاردهم الفقر والجوع والأمراض الأخرى، فيما علت تحذيرات كبار المسؤولين في المجال الإنساني مرة أخرى من حدوث المجاعة.

قبل عام، كانت هناك فرصة سانحة لإنهاء الحرب، لكن المتحاربين بددوها. كان المتمردون الحوثيون يتحدثون عبر القنوات الخلفية مع المملكة العربية السعودية، الراعي الخارجي الرئيسي للحكومة اليمنية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي. كما كان السعوديون يتوسطون بين الفصائل المناهضة للحوثيين التي كانت تتشاجر على عدن، وهي مدينة جنوبية وتعتبر العاصمة المؤقتة للحكومة والتي يسيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي المدعوم من الإمارات منذ أغسطس 2019. يمكن أن يكون هذان المساران التفاوضيان معًا بمثابة لبنات بناء لعملية سياسية بوساطة الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، تصاعد القتال، لا سيما في مأرب، آخر معقل حضري لحكومة هادي في الشمال. استغرق الأمر عامًا من المفاوضات التي كادت أن تبوء بالفشل قبل أن تتفق الفصائل المناهضة للحوثيين على كيفية توزيع المسؤوليات الأمنية في الجنوب، وإبعاد قواتها عن الخطوط الأمامية، وتشكيل حكومة جديدة. من المرجح أن تواجه المفاوضات المزيد من العراقيل حول نقل الحكومة إلى عدن. كما اصطدمت جهود الأمم المتحدة لصنع السلام بجدار.

لدى كل من الحوثيين وحكومة هادي أسباباً للمماطلة. عناصر المعادلة كالأتي، إذا انتصر الحوثيون في مأرب، فستمتد سلطتهم على الشمال بكامله وخاصة على محطة النفط والغاز والطاقة في المحافظة، مما يسمح لهم بتوليد الكهرباء وجلب الإيرادات التي هم في أمس الحاجة إليها. فيما لا يمكن للحكومة أن تتحمل خسارة مأرب، لكنها تأمل في أمر آخر: إذ قد تصنف إدارة ترامب المنتهية ولايتها الحوثيين كمنظمة إرهابية، في طلقه أخيرة تطلقها الإدارة الأمريكية على إيران، فيما تشدد الخناق الاقتصادي على المتمردين وتعقيد المفاوضات معهم من قبل الجهات الخارجية. مثل هذه الخطوة

ستزيد من مخاطر المجاعة من خلال عرقلة التجارة مع اليمن، التي تستورد 90 في المائة من قمحها وكل أرزها. كما قد يبدو ذلك ناقوس الموت لجهود وساطة الأمم المتحدة.

على أي حال، يبدو إطار عمل الأمم المتحدة عفا عليه الزمن. لم يعد اليمن البلد الذي كان عليه في الأيام الأولى للحرب. لقد تشرذم مع احتدام الصراع. فمن ناحية، لا يحتكر الحوثيون والحكومة الأرض أو الشرعية المحلية. فهناك فاعلون محليون آخرون لديهم مصالح ونفوذ وسلطة مفسدة. يجب على الأمم المتحدة توسيع إطار عملها ليشمل جميع الأطراف، لا سيما المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المدعومة من الإمارات على ساحل البحر الأحمر إلى جانب أفراد القبائل في الشمال، الذين يمكن أن يقلبوا أي تسوية يرفضونها. وبدلاً من متابعة صفقة بين طرفين، يجب على الأمم المتحدة البدء في التخطيط لعملية أكثر شمولاً من شأنها تشجيع إبرام الصفقات بين اللاعبين الرئيسيين.

في غياب أي أمل لتصحيح المسار، يبدو أن عام 2021 سيكون عامًا قاتمًا آخر لليمنيين، مع استمرار الحرب، وانتشار الأمراض والمجاعة المحتملة، وتلاشي احتمالات التسوية، وتعرض ملايين اليمنيين للمرض والجوع يوماً بعد يوم.

## 5. فنزويلا

لقد مر ما يقرب من عامين منذ أن أعلنت المعارضة الفنزويلية والولايات المتحدة وبعض دول أمريكا اللاتينية وأوروبا، خوان غوايدو رئيساً مؤقتاً لفنزويلا وتوقعت انحسار حكم الرئيس الحالي نيكولاس مادورو. اليوم، كافة هذه الآمال في حالة يرثى لها. إن حملة "الضغط الأقصى" بقيادة الولايات المتحدة - التي تنطوي على عقوبات، وعزلة دولية، وتهديدات ضمنية بعمل عسكري، وحتى انقلاب فاشل - لم تطح بمادورو. بل جعلته هذه الإجراءات أقوى، حيث احتشد خلفه الحلفاء، بما في ذلك حلفاؤه في الجيش، خشية أن يعرض سقوطه البلاد للخطر. لكن الظروف المعيشية للفنزويليين، التي دمرها عجز الحكومة، والعقوبات الأمريكية، وانتشار وباء كوفيد - 19، وصلت إلى الحضيض.

يكن أساس مطالبه غوايدو الرئاسية في الأغلبية البرلمانية التي فازت بها أحزاب المعارضة في عام 2015، جنباً إلى جنب مع الحجة القائلة بأن إعادة انتخاب مادورو في مايو 2018 كانت وهمية. الآن المعارضة ضعيفة ومنقسمة وبالكاد لها موطئ قدم في الجمعية الوطنية. بجانب ذلك، فازت الحكومة بالانتخابات التشريعية التي جرت في ديسمبر، والتي قاطعتها جميع الأحزاب المعارضة الصغيرة، بأغلبية ساحقة.

ينبع قلق المعارضة في المقام الأول من فشلها في إحداث التغيير. حيث استخفت استراتيجيتها في البدء بقدره مادورو على النجاة من العقوبات والعزلة الدولية مع المبالغة في تقدير استعداد واشنطن للوفاء بالتهديدات الغامضة باستخدام القوة.

كما أن دعم العقوبات جعل خصوم مادورو يفقدوا داعمهم في البلاد، بالنظر إلى أن هذه الإجراءات عجلت بالانهيار الاقتصادي في فنزويلا وزادت من فقر مواطنيها. لقد فرَّ أكثر من 5 ملايين مواطن، والكثير منهم يتجولون الآن في مدن كولومبيا أو الأراضي الحدودية. معظم العائلات التي بقيت لا تستطيع وضع ما يكفي من الطعام على المائدة. ويعاني آلاف الأطفال من ضرر بالغ من جراء سوء التغذية.

توفر حكومة أمريكية جديدة فرصة لإعادة التفكير. فقد حظت المعارضة الفنزويلية بدعم من الحزبين في واشنطن. ومع ذلك، يمكن لفريق بايدن تغيير المسار، والتخلي عن محاولة الإطاحة بمادورو، وإطلاق جهود دبلوماسية تهدف إلى إرساء الأساس لتسوية تفاوضية بمساعدة كل من قادة اليسار واليمين في أمريكا اللاتينية.

وبالعمل جنبًا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تحاول طمأنة حلفاء مادورو مثل روسيا والصين وكوبا بأن مصالحهم الأساسية في البلاد سوف تنجو من التحول. إلى جانب اتخاذ خطوات إنسانية فورية للتخفيف من الأزمة المتعلقة بفيروس كورونا في فنزويلا، قد تنظر الإدارة الجديدة أيضًا في استئناف الاتصالات الدبلوماسية مع كراكاس والالتزام برفع العقوبات تدريجياً إذا اتخذت الحكومة خطوات ذات مغزى، مثل إطلاق سراح السجناء السياسيين وتفكيك وحدات الشرطة المسيئة. يمكن أن تأتي المفاوضات المدعومة دوليًا والتي تهدف بشكل خاص إلى تنظيم انتخابات رئاسية ذات مصداقية، والمقرر إجراؤها في عام 2024، شريطة أن يظهر كلا الجانبين أنهما مهتمان حقًا بالتوصل إلى حل وسط.

في الوقت الحالي، لا تُظهر حكومة مادورو أي مؤشر على أنها ستجري تصويلاً عادلاً. يريد معظم خصومه الإطاحة به ومحاكمته. تبدو التسوية بعيدة كما كانت دائمًا. لكن بعد عامين من الجهود غير المثمرة والضارة لإثارة الانقسام السياسي المفاجئ، فإن بناء الدعم لانتقال أكثر تدريجياً هو أفضل طريق للمضي قدمًا.

تلوح الانتخابات في الصومال وسط خلافات مريرة بين الرئيس محمد عبد الله محمد (المعروف أيضًا باسم "فارماجو") وخصومه. تدخل الحرب ضد حركة الشباب عامها الخامس عشر، بلا نهاية تلوح في الأفق، بينما يزداد استياء الداعمين من دفع أموال لقوات الاتحاد الأفريقي للمساعدة في إبقاء المسلحين في مأزق.

كان من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في منتصف ديسمبر ولكنها أُجلت، كما أن الاستعدادات للتصويت الرئاسي المقرر إجراؤه في فبراير 2021 متباطئة - محفوف بالمخاطر. العلاقات بين مقديشو وبعض مناطق الصومال - لا سيما بونتلانند وجوبالاند، اللتان لطالما كان قادتاهما منافسًا للرئيس الصومالي - متوترة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الخلافات حول توزيع السلطة والموارد بين المركز والأطراف. يميل هذا الخلاف إلى إثارة المجتمعات الصومالية ضد بعضها البعض، بما في ذلك على مستوى العشائر، مع استخدام خطاب مرير من قبل جميع الأطراف.

في غضون ذلك، لا تزال حركة الشباب قوية. يسيطر التنظيم على أجزاء كبيرة من جنوب ووسط الصومال، ويمتد وجوده في الظل إلى أبعد من ذلك بكثير، ويهاجم بانتظام العاصمة الصومالية. في حين أن القادة الصوماليين وشركائهم الدوليين جميعًا يعترفون، من حيث المبدأ، بأن التحدي الذي تمثله حركة الشباب لا يمكن معالجته بالقوة وحدها، إلا أن القليل منهم أوضح بدائل واضحة. قد تكون المحادثات مع المسلحين خيارًا، ولكن حتى الآن لم يقدم قادة الحركة سوى القليل من المؤشرات على أنهم يريدون تسوية سياسية.

ولزيادة تعقيد الأمور، بدأ صبربعثة الاتحاد الأفريقي التي حاربت حركة الشباب منذ سنوات ينفذ. بدون هذه القوات، ستكون المدن الرئيسية، وربما حتى مقديشيو، أكثر عرضة لهجمات المتشددين. لقد سئم الداعمون مثل الاتحاد الأوروبي من لما يبدو أنها حملة عسكرية لا تنتهي. تتمثل الخطة الحالية في تسليم المسؤولية الأمنية الأساسية إلى القوات الصومالية بحلول نهاية عام 2021، ومع ذلك تظل تلك القوات ضعيفة وغير مستعدة لقيادة جهود مكافحة التمرد. وبالتالي من الممكن تفاقم خطر حدوث فراغ أمني بسبب الانسحاب المفاجئ للقوات الإثيوبية بسبب أزمة تيجراي وخطة إدارة ترامب لسحب القوات الأمريكية وتدريب الجيش الصومالي وتوجيهه.

يتوقف الكثير على الانتخابات الرئاسية في فبراير. يمكن أن تسمح الانتخابات النظيففة إلى حد ما، والتي تقبل الأحزاب الرئيسية بنتائجها، لقادة الصومال وداعميهم الأجانب بتكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن العلاقة الفيدرالية والترتيبات الدستورية وتسريع إصلاح قطاع الأمن. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التصويت المتنازع عليه إلى أزمة

سياسية توسع الهوة بين مقديشو والمناطق الأخرى، مما قد يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف بين القبائل، ويخاطر بتشجيع حركة الشباب.

## 7. ليبيا

لم تعد الائتلافات العسكرية المتنافسة في ليبيا تتقاتل، واستأنفت الأمم المتحدة المفاوضات الهادفة إلى إعادة توحيد البلاد. لكن التوصل إلى سلام دائم سيظل صراعًا شاقًا.

في 23 من أكتوبر، وقع الجيش الوطني الليبي - بقيادة الجنرال خليفة حفتر وبدعم من مصر والإمارات العربية المتحدة وروسيا - وحكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا بقيادة فايز السراج، على وقف إطلاق النار رسميًا لإنهاء المعركة التي كانت مستعرة في ضواحي طرابلس وأماكن أخرى منذ أبريل 2019. وأسفر القتال عن مقتل حوالي 3000 شخص وتشريد مئات الآلاف. فيما أدى التدخل العسكري التركي المباشر لمساعدة السراج في أوائل عام 2020 إلى عكس ما كان في صالح حفتر. وهكذا، تجمدت الخطوط الأمامية الآن في وسط ليبيا.

إن وقف إطلاق النار مرحب به، لكن تنفيذه متأخر. حيث التزم الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني بسحب القوات من الخطوط الأمامية وطرد المقاتلين الأجانب ووقف جميع التدريبات العسكرية الأجنبية. ومع ذلك، فقد تراجع كلا الجانبين عن كل ذلك. لا تزال قواتهم على الخطوط الأمامية، وتواصل طائرات الشحن العسكرية الأجنبية الهبوط في قواعدها الجوية، مما يشير إلى أن الداعمين الخارجيين ما زالوا يعيدون إمداد الجانبين.

وبالمثل، تعثر التقدم في إعادة توحيد البلاد المنقسمة منذ عام 2014. حيث جمعت محادثات الأمم المتحدة التي عُقدت في نوفمبر 75 ليبيًا مكلفين بالاتفاق على حكومة وحدة مؤقتة و خارطة طريق للانتخابات. لكن المحادثات شابهها الجدل حول كيفية اختيار الأمم المتحدة لهؤلاء المندوبين، وسلطتهم القانونية، والاقتتال الداخلي، ومزاعم محاولة الرشوة. في نهاية الأمر، وافق المشاركون على إجراء انتخابات في نهاية عام 2021 ولكن لم يتفقوا على الإطار القانوني الذي يحكم تلك الانتخابات.

يكنم الخلاف الأساسي حول تقاسم السلطة. يطالب داعمو حفتر بأن تضع الحكومة الجديدة معسكرات الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني على قدم المساواة. لكن يعارض خصومه إدراج القادة الموالين للجيش الوطني الليبي في أي نظام جديد. القوى الأجنبية لديها وجهات نظر متضاربة بالمثل. تريد تركيا حكومة صديقة - خالية من أنصار حفتر - في طرابلس. بالمقابل، تريد القاهرة و أبوظبي تقليل نفوذ أنقرة وتعزيز نفوذ السياسيين الموالين للجيش

الوطني الليبي. وتحرص روسيا، التي تدعم أيضاً الجيش الوطني الليبي، على الاحتفاظ بموطئ قدمها في البحر المتوسط، لكن ليس من الواضح ما إذا كانت تفضل الوضع الراهن الذي يحافظ على نفوذها في الشرق الأوسط أو حكومة جديدة بتمثيل الجيش الوطني الليبي.

يبدو من غير المحتمل اندلاع القتال مرة أخرى في المستقبل القريب لأن الجهات الخارجية، في حين أنها حريصة على تعزيز نفوذها، إلا أنها لا تريد جولة أخرى من الأعمال العدائية المفتوحة. لكن كلما طال عدم الوفاء بشروط وقف إطلاق النار، زاد خطرووقوع حوادث مؤسفة تؤدي إلى العودة إلى الحرب. لتجنب هذه النتيجة، يجب على الأمم المتحدة المساعدة في صياغة خارطة طريق لتوحيد المؤسسات الليبية المنقسمة وتهدئة التوترات بين الأعداء الإقليميين.

## 8. إيران والولايات المتحدة

في يناير 2020، أدى مقتل القائد الإيراني قاسم سليماني إلى تقريب التوترات الأمريكية الإيرانية من نقطة الغليان. في النهاية، كان رد فعل إيران محدوداً نسبياً، ولم يختر أي من الجانبين التصعيد، على الرغم من أن درجة الحرارة ظلت مرتفعة بشكل خطير. يمكن للإدارة الأمريكية الجديدة تهدئة واحدة من أخطر المواجهات في العالم، لا سيما من خلال العودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015، المعروف أيضاً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). لكن القيام بذلك بسرعة، وإدارة العلاقات مع المملكة العربية السعودية وإسرائيل - المعارضان بشدة لإيران - ثم الانتقال إلى محادثات حول قضايا إقليمية أوسع، لن يكون عملاً عادياً.

تضمنت سياسة إدارة ترامب تجاه إيران ما تسميه الأخيرة ضغطاً قصوى. وهذا يعني الخروج من خطة العمل الشاملة المشتركة وفرض عقوبات قاسية من جانب واحد على إيران على أمل فرض تنازلات أكبر على برنامجها النووي، وتخفيف نفوذها الإقليمي، وحتى - كما يأمل بعض المسؤولين - الإطاحة بالحكومة في طهران.

دمرت العقوبات الاقتصاد الإيراني لكنها لم تحقق شيئاً آخر. طوال فترة رئاسة ترامب، نما البرنامج النووي الإيراني بشكل متزايد وبطريقة غير مقيدة بخطة العمل الشاملة المشتركة. تمتلك طهران صواريخ باليستية أكثر دقة من أي وقت مضى وهي لديها الكثير منها. نمت الصورة الإقليمية بشكل أكبر، وليس أقل، مع الحوادث - من مقتل سليماني على الأراضي العراقية إلى الهجمات على أهداف صناعة الطاقة السعودية المنسوبة على نطاق واسع إلى طهران - مما أدى إلى نشوب نزاعات متعددة بالحرب المفتوحة. لا شيء يوحي بأن الحكومة الإيرانية، على الرغم من الانفجارات الدورية من السخط الشعبي، في خطر الانهيار.



حتى في أيام احتضارها، كانت إدارة ترامب تضاعف من قوتها. شهدت الأسابيع الأخيرة من ولايتها فرض المزيد من العقوبات. فيما أدى مقتل عالم نووي إيراني كبير، والذي نُسب مقتله إلى إسرائيل، إلى زيادة التوترات ودفع إيران إلى التهديد بتوسيع برنامجها النووي بشكل أكبر. تبدو واشنطن وبعض الحلفاء مصممين على إلحاق أقصى قدر من الألم بإيران وتقييد مجال المناورة لإدارة بايدن القادمة. لكن لا تزال مخاطر المواجهة قبل مغادرة ترامب لمنصبه قائمة حيث تستهدف الميليشيات الشيعية الموالية لإيران الأمريكيين في العراق.

أشار بايدين إلى أنه سوف يغير مساره، ويوافق على الانضمام إلى خطة العمل الشاملة المشتركة إذا استأنفت إيران الامتثال، ثم سيسعى للتفاوض على صفقة متابعة تعالج الصواريخ الباليستية والسياسة الإقليمية. وقد أشارت طهران إلى أنها، أيضًا، مستعدة للالتزام المتبادل بالاتفاق النووي القائم. يبدو أن هذا هو الرهان الأكثر أمانًا والأسرع، على الرغم من أن العوائق ستكون كثيرة. ستحتاج الحكومتان الأمريكية والإيرانية إلى الاتفاق على تسلسل الخطوات بين تخفيف العقوبات والقيود النووية وأيضًا بشأن العقوبات التي يجب رفعها. قد تكون الفترة قصيرة، حيث من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في إيران في شهيونيو، ويتوقع فوز مرشح أكثر تشددًا.

لكن إذا عادوا إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، فسيتمثل التحدي الأكبر في معالجة التوترات الإقليمية والاستقطاب الذي سيواصل تعريض الصفقة للخطر ويمكن أن يؤدي إلى نشوب صراع. فيما تستكشف الحكومات الأوروبية إمكانية حث إيران ودول الخليج العربية على الدخول في حوار لتقليل التوترات الإقليمية ومنع اندلاع حرب غير مقصودة.

## 9. روسيا وتركيا

روسيا وتركيا ليستا في حالة حرب، وغالبًا ما يكونا في حالة تعاون، ومع ذلك كثيرًا ما يدعمان أطرافًا متعارضة - كما هو الحال في سوريا وليبيا - أو يتنافسان على النفوذ، كما في القوقاز. غالبًا ما تريان بعضهم البعض كشركاء، وتتعاونان حتى عندما يتصارع حلفاؤهم المحليون عليهما. ومع ذلك، وكما يُظهر إسقاط تركيا لطائرة روسية في عام 2015 بالقرب من الحدود التركية السورية ومقتل عشرات الجنود الأتراك في غارات جوية شنتها القوات السورية المدعومة من روسيا في عام 2020، فإن خطر المواجهات غير المتوقعة مرتفع. في حين أثبت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين حتى الآن براعتهما في إدارة مثل هذه الحوادث المؤسفة، فإن أي خلاف قد يؤدي إلى تفاقم الصراعات التي يتورط فيها كلاهما.



تتجلى تناقضات العلاقات بين أنقرة وموسكو في أوضح صورها في سوريا. حيث تمثل تركيا أشرس الخصوم الأجانب للرئيس بشار الأسد وداعمًا قويًا للمتمردين. وفي الوقت نفسه، ألقت روسيا بثقلها خلف الأسد وتدخلت في عام 2015 لتحويل الحرب بشكل حاسم لصالحه. منذ ذلك الحين، تخلت تركيا عن الإطاحة بالأسد، وأصبحت مهتمة أكثر بمحاربة وحدات حماية الشعب، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي يشن تمرداً ضد تركيا منذ ما يقرب من أربعة عقود والذي قامت أنقرة (والولايات المتحدة وأوروبا) باعتباره منظمة إرهابية.

أوقف اتفاق مارس 2020، الذي جمع موسكو وأنقرة معاً، جولة القتال الأخيرة في إدلب، آخر جيب يسيطر عليه المتمردون في شمال غرب سوريا، وأظهر مدى حاجة القوتين لبعضهما البعض. تتوقع روسيا أن تنفذ تركيا وقف إطلاق النار في إدلب. كما تدرك أنقرة أن هجوماً آخر للنظام، الذي يمكن أن يدفع مئات الآلاف من السوريين إلى تركيا، إنما يتوقف على الدعم الجوي الروسي، مما يمنح موسكو حق النقض (الفيتو) الفعلي على مثل هذه العملية. لكن الوضع الراهن هش: الحرب السورية لم تنته بعد، ولا يزال شن هجوم آخر تدعمه روسيا في إدلب ممكناً.

في ليبيا أيضاً، تدعم روسيا وتركيا طرفين متعارضين. يدعم الروس الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، بينما تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني ومقرها طرابلس. وقف إطلاق النار الهش ساري المفعول منذ أكتوبر. لكن ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كان الاتفاق يمكن أن يضمن لتركيا الحكام الليبيين الودودين الذين تريدهم مع منح روسيا موطئ قدم تسعى إليه.

كما تورطت روسيا وتركيا في الحرب الأخيرة بشأن ناغورنو-كاراباخ. وتحالفت روسيا تحالفًا عسكريًا مع أرمينيا، لكنها تجنبت الانحياز للجانبين وتوسطت في النهاية إلى وقف إطلاق النار الذي أنهى القتال. من ناحيتها، قدمت تركيا الدعم الدبلوماسي والعسكري لأذربيجان، حيث ساعدت الطائرات بدون طيار التركية (والإسرائيلية) في قمع الدفاعات الجوية الأرمينية. على الرغم من التنافس بينهما في جنوب القوقاز، إلا أن كل من موسكو وأنقرة قد فازتا هذه المرة. روسيا نشرت قوات حفظ السلام وزادت نفوذها بشكل كبير في المنطقة. فيما يمكن لتركيا أن تدعي أنها لعبت دورًا مهمًا في انتصار أذربيجان وستستفيد من الممر التجاري الذي أنشأه اتفاق وقف إطلاق النار.

ومن المفارقات أنه مثلما تتنافس موسكو وأنقرة في عدد متزايد من ساحات القتال، فإن علاقاتهما أقوى مما كانت عليه في أي وقت سابق. إن "صدقتهما" هي أحد أعراض الاتجاهات الأوسع في عالم تقاوم فيه القوى غير الغربية بشكل متزايد الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وتكون أكثر حزمًا وأكثر استعدادًا للدخول في تحالفات متقلبة.

وشهدت روسيا تصاعد التوترات مع الغرب على خلفية الحروب في أوكرانيا وسوريا واتهامات بالتدخل في الانتخابات وتسميم المعارضين على أراضٍ أجنبية بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية والأوروبية. من ناحية أخرى، تركيا مستاءة من دعم الولايات المتحدة لوحدة حماية الشعب ورفض تسليم فتح الله جولن - رجل الدين الذي تهمه أنقرة بتدبير محاولة انقلاب في عام 2016 - فضلاً عن الانتقادات الأوروبية لتراجعها الديمقراطي وتحيزها المزعوم في الصراع القبرصي. تغلف العقوبات التي فرضتها واشنطن رداً على شراء أنقرة واختبارها لنظام الدفاع الصاروخي الروسي S-400 هذه التوترات. من خلال إبرام الصفقات الثنائية في مناطق الصراع المختلفة، ترى كل من روسيا وتركيا إمكانية تحقيق مكاسب.

ومع ذلك، فإن الروابط الناشئة عن الفرص لا تدوم دائماً. مع قرب قوات كل منهما من الخطوط الأمامية المتعددة، تكثر نقاط الاشتعال المحتملة. قد يؤدي التراجع في العلاقات بينهما إلى حدوث مشاكل لكلا البلدين في أكثر من منطقة حرب.

## 10. تغير المناخ

العلاقة بين الحرب وتغير المناخ ليست بسيطة ولا خطية. ستزيد أنماط تغير الطقس الحرب في منطقة دوناً عن منطقة أخرى. في حين أن بعض البلدان تدير المنافسة التي يسببها المناخ جيداً، فإن البعض الآخر لا يديرها على الإطلاق. يعتمد الأمر ما إذا كانت الدول تُخضع أراضيها للحكم الشامل، أو أنها مجهزة جيداً للتوسط في النزاعات على الموارد، أو يمكنها إعالة المواطنين عندما تنقلب حياتهم أو سبل عيشهم. من غير المؤكد حجم العنف المرتبط بالمناخ في عام 2021، لكن الاتجاه الأوسع واضح بما فيه الكفاية: بدون اتخاذ إجراءات عاجلة، سيرتفع خطر الصراع المتعلق بالمناخ في السنوات المقبلة.

في شمال نيجيريا، أدى الجفاف إلى تكثيف القتال بين الرعاة والمزارعين بسبب تضاؤل الموارد، والذي قتل في عام 2019 ضعف عدد الأشخاص الذين قتلوا في صراع بوكو حرام. على نهر النيل، تبادلت مصر وإثيوبيا التهديدات بعمل عسكري نظراً لبناء إثيوبيا سد النهضة الكبير، ويرجع ذلك جزئياً إلى مخاوف القاهرة من أن يؤدي السد إلى تفاقم مشكلة ندرة المياه لديها. في الوقت الحالي، يمكن القول إن إفريقيا ترى أسوأ مخاطر الصراع المتعلقة بالمناخ، لكن أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تواجه مخاطر مماثلة.

في البلدان الهشة في جميع أنحاء العالم، يعاني ملايين الأشخاص بالفعل من موجات حرارة قياسية، وهطول أمطار شديدة وغير منتظمة، وارتفاع مستويات سطح البحر. كل هذا يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار. فعلى سبيل المثال، فإن تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه، والتنافس على الموارد قد تدفع المزيد من الناس إلى الفرار من منازلهم. تشير بعض الدراسات إلى أن ارتفاع درجة الحرارة المحلية بمقدار 0.5 درجة مئوية يرتبط بزيادة خطر نشوب صراع مميت بنسبة 10 إلى 20 في المائة. إذا كان هذا التقدير دقيقًا، فإن المستقبل مقلق. يعتقد علماء الأمم المتحدة أن الانبعاثات من صنع الإنسان أدت إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار درجة واحدة منذ عصور ما قبل الثورة الصناعية، ومع تسارع وتيرة ذلك، توقعوا نصف درجة أخرى بحلول عام 2030. في العديد من مناطق العالم غير المستقرة، قد يحدث ذلك بشكل أسرع كثيرًا.

تحتاج حكومات البلدان المعرضة لهذا الخطر إلى تنظيم سلمي للوصول إلى الموارد، سواء كانت نادرة أو وفيرة، داخل الدول أو فيما بينها. فيما يجب أن لاترك الدول النامية وحيدة في مواجهة خطر اندلاع الصراع بسبب التغيرات المناخية.

ولكن هناك سبب للتفاؤل، وهو أن الإدارة الأمريكية الجديدة وضعت أزمة المناخ على رأس جدول أعمالها، ودعا بايدن إلى اتخاذ إجراءات أسرع للتخفيف من مخاطر عدم الاستقرار المرتبطة بها. وفي السياق نفسه، تعهدت الحكومات والشركات الغربية بتقديم 100 مليار دولار سنويًا للدول الفقيرة للتكيف مع المناخ بدءًا من عام 2020. إن وفاء هذه الدول بالتزاماتها اتجاه الدول النامية لهو حق واجب على الذين تسبب استخدامهم للوقود الأحفوري بشكل مفرط في التسبب بهذه الأزمة.